● أخبار قصيرة

ترامب: اتفاق وشيك مع أوكرانيا لاسترداد المساعدات

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مفاوضات متقدمة بين واشنطن وكييف للتوصل إلى اتفاقية تتيح للولايات المتحدة استرداد جزء من مساعداتها لأوكرانيا عبر حقوق التنقيب عن المعادن.

وأوضح ترامب، خلال كلمته في مؤتمر المحافظين، أن المفاوضات في مراحلها النهائية قائلاً: "نعمل بجد على هذا الملف، وأعتقد أننا على وشك إبرام الاتفاقية. إنها خطوة بالغة الأهمية".

وشدد الرئيس الأمريكي على ضرورة إدراج هذه الاتفاقية ضمن خطة شاملة لاسترداد الاستثمارات الأمريكية في أوكرانيا، مضيفاً: "قدمنا دعماً كبيراً، وحان وقت العائد للولايات المتحدة".

واعتبر ترامب أن هذه الصفقة المرتقبة ستمثل نموذجاً جديداً للشراكات الدولية، يضع مصالح دافعي الضرائب الأمريكيين في الأولوية، وفق ما وصفه بـ"النهج العملي الجديد" في العلاقات الدولية.

ألمانيا.. مظاهرات متعارضة في برلين

شهدت العاصمة الألمانية برلين مظاهرات متعارضة، حيث نظم اليمين المتطرف مسيرة قابلتها احتجاجات مضادة من مختلف الأطياف السياسية. وأفاد متحدث باسم الشرطة بأن أكثر من ألف شخص شاركوا في المظاهرات المضادة، التي توزعت على عدة مواقع على طول المسار المخطط لمسيرة اليمين المتطرف. وبحسب المصدر ذاته، انطلقت مسيرة اليمين المتطرف ظهر أمس بمشاركة نحو مئة شخص، وكان من المقرر أن تسير من محطة فريدريششتراسه وصولاً إلى محطة القطار المركزية في برلين. وقد تخللت المسيرة توقفات متكررة نتيجة محاولات المتظاهرين المضادين عرقلتها من خلال تنظيم اعتصامات على طول الطريق.

الهند تحاول منافسة الصين في أفغانستان

ذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء أن الهند قد تقبل ممثلاً لطالبان برتبة سفير في السفارة الأفغانية في نيودلهي، وذلك في إطار مساعيها لمواجهة النفوذ الصيني في أفغانستان. وأشارت الوكالة إلى أن "نجيب شاهين"، نجل "سهيل شاهين" سفير حكومة طالبان في قطر، هو المرشح المحتمل من قبل القيادة الأفغانية لتولي منصب السفير. وأضاف التقرير أن الهند، في منافسة محتدمة مع الصين، تتخذ حالياً خطوات استكشافية نحو إعادة بناء العلاقات مع حركة طالبان. وقبل عام ٢٠٢١، كانت الهند مشاركة في أكثر من ٥٠٠ مشروع تنموي وبنية تحتية في جميع أنحاء أفغانستان، شملت مجالات متنوعة من توفير الكهرباء والمياه إلى التعليم والرعاية الصحية. وبعد سيطرة طالبان، أغلقت الهند سفارتها في كابول وانقطعت العلاقات الرسمية بين نيودلهي وطالبان. وفي الأشهر الأخيرة، دخلت طالبان والهند في محادثات، والتقى مسؤولون كبار من الطرفين لبحث سبل توسيع العلاقات.

في ظل الممارسات الديكتاتورية

زيلينسكي يواجه مأزقاً حقيقياً على الساحة الداخلية الأوكرانية

الوفاق/ تشهد الساحة السياسية الأوكرانية تطورات دراماتيكية متسارعة في الآونة الأخيرة، حيث تتصاعد حدة التوتر بين القيادة الحالية والمعارضة في ظل تحولات إقليمية ودولية غير مسبوقة. وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة في ضوء التغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، والتي تلقي بظلالها على المشهد السياسي الداخلي في أوكرانيا. أحداث أخيرة شهدتها أوكرانيا، ماهي تداعياتها على المستويين الداخلي والخارجي، و ماهي الديناميكيات المعقدة التي تحكم العلاقة بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد؟

يواجه زيلينسكي مأزقاً حقيقياً، فإذا دعا إلى إجراء انتخابات، يبدو أن الهزيمة مؤكدة، وسيكون مستقبله السياسي قاتماً بالتأكيد، وإذا بقي في الحكم، فستنتهي صورته كـ«زعيم ديمقراطي» وسيزداد فقدان الدعم الدولي سوءاً

يأس زيلينسكي

يبدو ان الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي يائس في مواجهة التطورات الدولية الأخيرة. وهو يتخذ إجراءات صارمة للبقاء في منصبه كرئيس وضمان استمرار الأعمال العدائية. وفقاً للتقارير الأخيرة، يشن زيلينسكي حملة اضطهاد ضد الرئيس الأوكراني السابق بيوتر بوروشينكو، والتي تبدو خطوة أخرى في حملته لإنقاذ حكومته. ذكرت وسائل الإعلام الأوكرانية أن الحكومة فرضت عقوبات على الرئيس السابق بيوتر بوروشينكو بسبب مزاعم الخيانة. ووفقاً للمصادر، قال زيلينسكي إن بوروشينكو من بين أولئك الذين «يبيعون أوكرانيا»، ولهذا السبب يجب أن تعاقبه السلطات بالتدابير القسرية المناسبة. سيتم تنفيذ العقوبات ضد الرئيس السابق من قبل مجلس الأمن والدفاع الوطني (SNBO)، وهو مؤسسة حكومية أوكرانية تتبع مباشرة لزيلينسكي، دون أن تكون خاضعة لأي وزارة محددة. وقد اتُخذ قرار معاقبة بوروشينكو خلال اجتماع بين الرئيس وبعض أعضاء المجلس. وقال زيلينسكي إن الغرض من التدابير القسرية هو «حماية الدولة الأوكرانية» و«استعادة العدالة». يبرر زيلينسكي إجراءاته الديكتاتورية بقوله إنه من الضروري محاسبة أولئك الذين «دمروا» الأمن القومي الأوكراني. وفي رأيه، هؤلاء الأشخاص تعاونوا مع الاتحاد الروسي إلى حد ما، حيث أضعفوا قدرات أوكرانيا الداخلية. لذلك، يخطط زيلينسكي لتجميد «مليارات» من الأموال التي تعود للمسؤولين الأوكرانيين الفاسدين.

رد فعل بوروشينكو والمعارضة

كما كان متوقعاً، رد بوروشينكو سلباً على إجراءات الحكومة، واصفاً تدابير زيلينسكي بأنها «غير قانونية تماماً» و«استفزازية». وقال بوروشينكو أيضاً إن السلطات الأوكرانية تقيد حقوقه وتمنعه من المشاركة في الفعاليات الدولية. فعلى سبيل المثال، رفضت كييف اعتماده لتمثيل البلاد في مؤتمر ميونيخ للأمن، المقرر عقده في الفترة من ١٤ إلى ١٦ فبراير.

يقود بوروشينكو حالياً «حزب التضامن الأوروبي»، الذي يشغل ٢٧ مقعداً في البرلمان الأوكراني. وعلى الرغم من التراجع الأخير في صورته السياسية، فإنه يتمتع بقوة تعبئة كبيرة، حيث كان أول رئيس أوكراني يُنتخب بعد انقلاب عام ٢٠١٤.

الاتهامات السابقة والمعارضة

ليست هذه المرة الأولى التي يُتهم فيها بوروشينكو بالخيانة. ففي عام ٢٠٢١، تمت مقاضاته من قبل الحكومة بسبب الفساد خلال المفاوضات بشأن مناجم الفحم في منطقة دونباس. وفي وقت لاحق، في عام ٢٠٢٢، تم تجميد أصوله جزئياً للمرة الأولى.

منذ ذلك الحين، أصبح بوروشينكو شخصية معارضة بارزة في أوكرانيا. وكثيراً ما كان منتقداً شديداً لحكومة زيلينسكي، واصفاً الرئيس بالديكتاتور وقائلاً إنه يجب استعادة الحرية السياسية في أوكرانيا. وقد زاد انتقاده أكثر منذ انتخاب دونالد ترامب، حيث استغل بوروشينكو الخلافات بين القادة الأوكرانيين والأمريكيين، متهماً بذلك زيلينسكي بالفشل في إقامة علاقات قوية مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

بوادر انهيار

هناك عدة عوامل مثيرة للاهتمام في هذه القضية. في الواقع ان بوروشينكو هو سياسي متهم بالفساد والخيانة لأوكرانيا. لكن خيانته لا علاقة لها بما يتهمه به زيلينسكي.

خان بوروشينكو أوكرانيا عندما وافق على حكم البلاد مدافعاً عن مصالح عملاء أجانب. كان الشخص الرئيسي المسؤول عن بعض أسوأ الجرائم المرتكبة ضد السكان الروس، حيث تجاهل مراراً اتفاقيات مينسك وروّج لحملة تطهير عرقي في دونباس.

كان بوروشينكو شخصية رئيسية في مشاركة أوكرانيا في حرب معادية لروسيا، والتي تفاقمت عواقبها بشكل كبير في ظل حكومة زيلينسكي اللاحقة.

يواجه زيلينسكي مأزقاً حقيقياً. فإذا دعا إلى إجراء انتخابات، يبدو أن الهزيمة مؤكدة، وسيكون مستقبله السياسي قاتماً بالتأكيد. وإذا بقي في الحكم، فستنتهي صورته كـ«زعيم ديمقراطي» وسيزداد فقدان الدعم الدولي سوءاً. وبدلاً من ذلك، فإنه يمهد الطريق لتنظيم انتخابات، مع القضاء مسبقاً على المرشحين المحتملين للرئاسة من خلال عمليات التطهير والرشوة والاعتقالات والاغتيالات والعقوبات.

كل هذا يظهر فقط مدى قرب النظام في كييف من الانهيار. بدون دعم شعبي ومع مساعدة أجنبية أقل فأقل، فإن ديكتاتورية زيلينسكي في تراجع، ونهاية النظام مسألة وقت فقط.

تقف أوكرانيا اليوم على مفترق طرق تاريخي، حيث تواجه تحديات جسيمة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. إن التطورات التي يشهدها هذا البلد الأوروبي الشرقي لا تؤثر فقط على مستقبله السياسي، بل تمتد آثارها لتشمل التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة بأسرها.

ومع استمرار تصاعد الأحداث، يبقى السؤال المطروح حول مستقبل أوكرانيا ومسار تطورها السياسي في المرحلة المقبلة، في ظل معطيات محلية ودولية معقدة ومتشابكة. إن الأشهر القادمة ستكون حاسمة في تحديد مسار الأحداث وتشكيل ملامح المشهد السياسي الأوكراني لسنوات قادمة.

أرمينيا.. باشينيان يعلن عن «أيديولوجية أرمينيا الحقيقية»

أعلن نيكول باشينيان، رئيس وزراء أرمينيا، أن الهدف الاستراتيجي من تغيير الدستور هو «الانتقال من وضع أمة بلا دولة إلى أمة ذات دولة». وقد قدم باشينيان في رسالته ١٤ نقطة كـ«أيديولوجية أرمينيا الحقيقية".

وشدد على أهمية إجراء استفتاء لإقرار الدستور الجديد، مشيراً إلى أن جميع الاستفتاءات السابقة التي أُجريت لإقرار الدساتير السابقة في أرمينيا كانت تفتقر إلى الشرعية الكافية.

وكانت وزيرة العدل الأرمينية قد وعدت قبل نحو شهر في يناير بصياغة نص الدستور الجديد قبل الانتخابات البرلمانية. وقالت سيريوهي غاليان، وزيرة العدل، في مؤتمر صحفي: «بصفتي الوزيرة الجديدة، قررت تولي مهمة ومسؤولية صياغة مسودة الدستور الجديد."

ولم تقدم إجابة واضحة حول ما إذا كانت مقدمة الدستور ستُحفظ أم لا، واكتفت بالقول إنه يجب متابعة التطورات والمناقشات. كما أضافت أنه لا ينبغي البحث عن «مؤامرة» أو «مشكلة» في هذا الموضوع.

وفي ردها على سؤال حول ما إذا كان سيتم تنفيذ طلب جمهورية أذربيجان، قالت غاليان إن المحكمة الدستورية قد أنهت هذا القلق وأن القضية قد أُغلقت. واقترحت متابعة أعمال مجموعة العمل المعنية، التي ستُستأنف قريباً، للاطلاع على نص الدستور الجديد.

جدير بالذكر أن مسألة تغيير الدستور أُدرجت في جدول أعمال الحكومة الأرمينية بعد طلب باكو. فجمهورية أذربيجان تطالب بتغيير الدستور الأرميني، حيث تعتبر باكو أن جزء المقدمة الذي يشير إلى «إعلان الاستقلال» غير مقبول، لأنه يشير إلى اتحاد قره باغ وأرمينيا. وكانت المحكمة الدستورية الأرمينية قد أعلنت العام الماضي أن محتوى «إعلان الاستقلال» والدستور ليسا متطابقين، لكن باكو لا تزال مصرة على طلبها.

ومع ذلك، أكدت وزيرة العدل الأرمينية أن الهدف من تغيير الدستور هو فقط الوصول إلى دستور أفضل، وأنه لا توجد ضرورة لهذا الإجراء، وأن الأمر لا يتعلق بطلب جمهورية أذربيجان.

ومن النقاط الرئيسية في «أيديولوجية أرمينيا الحقيقية» التي قدمها باشينيان «استبدال التبعية لعدد قليل من الدول بالتبعية لعدد كبير من الدول». وجاء في الوثيقة المنشورة: «الدولة هي أفضل أداة لتقرير مصير الأمة، ولكن لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون الدولة مستقلة قدر الإمكان. لذا، فإن استراتيجية الاستقلال تعني استبدال التبعية لعدد قليل من الدول بالتبعية لعدد كبير منها. وإذا كانت الدولة تعتمد حالياً على عدد كبير من الدول، فيجب أن تسعى للاعتماد على دول أكثر. والهدف من السياسة الخارجية المتوازنة هو منع عدم التوازن في هذه التبعية."

كما أشارت الوثيقة إلى السلام، حيث جاء فيها: «السلام يعني القدرة على العيش مع الجيران دون الحاجة إلى دعم الأجانب. السلام هو الهدف النهائي للعلاقات الخارجية. وعندما يتحقق السلام، يظل الهدف النهائي للعلاقات الخارجية ويتجلى في التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي."

وفي الوقت نفسه، شكّل رئيس الوزراء الأرميني مجموعة عمل بين الوزارات لدراسة استراتيجية الأمن القومي للبلاد. وكان باشينيان قد أعلن في خطابه بتاريخ ٢٨ يناير أن استراتيجية الأمن القومي الأرمينية ستتغير قريباً.

وفي سياق متصل، ناقش جيهون بايراموف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان، مع فريدون سينيرلي أوغلو، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على هامش مؤتمر ميونخ للأمن، المفاوضات بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان، وأكد مجدداً أن الدستور الأرميني يعيق تطبيع العلاقات بين البلدين.

وأعلنت وزارة الخارجية الأذربيجانية في بيان: «أكد بايراموف أن استمرار المطالب الإقليمية ضد بلادنا في الدستور والقوانين الأرمينية الأخرى يشكل عائقاً أمام تطبيع العلاقات.»